جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University for Security Sciences

Naif Arab University for Security Sciences
Arab Journal for Security Studies
المجلة العربية للدراسات الأمنية
https://nauss.edu.sa
https://journals.nauss.edu.sa/index.php/ajss

AJSS

The Untraditional Management of international transnational crises with the gained experience of COVID-19 crises 2020

الإدارة غير التقليدية للأزمات الدولية العابرة للحدود على ضوء الخبرة المكتسبة من أزمة كورونا 2020

محمد سعد أبو عامود*
الأكاديمية الملكية للشرطة، مملكة البحرين

Mohamed Saad Abouamod*
Iraqi Police College (Formerly), Baghdad, Iraq

Received 15 Jun. 2020; Accepted 03 Jul. 2020; Available Online 30 Jul. 2020

Abstract

During the past three decades, the world witnessed rapid and successive changes in all areas of life due to the unprecedented developments in information and communication technologies, genetic engineering, biochemistry and other sciences. These developments was not matched by the appropriate level of adaptation in political, legal, economic, social and cultural structures, to deal with the effects and results. The consequences of these developments, which included all aspects of human life, has resulted in a noticeable increase in new international crises, which have their qualitative characteristics that distinguish them from the traditional crises that were previously dealt with. This traditional type of crisis was subject to a qualitative change in its characteristics, which led to more crises facing the world, and more severity of the risks resulting of them. This raised doubts about the feasibility of traditional methods used in managing contemporary international crises, and Corona crisis confirmed these doubts.

Hence, this study aims to determine the qualitative characteristics of contemporary crises and the efficiency of the traditional means

Keywords: *Security Studies, International Crisis Management, Corona Crisis 2020, COVID-19 Crisis, Untraditional Crisis Management, Information Technology.*

المستخلص

شهد العالم خلال العقود الثلاثة الأخيرة تغيرات سريعة ومتلاحقة في جميع مجالات الحياة بفعل التطورات غير المسبوقة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والهندسة الوراثية والكيمياء الحيوية وغيرها، هذا التطور لم يواكبه المستوى المناسب من التكيف من جانب الأبنية السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، للتعامل مع الآثار والنتائج المترتبة على هذه التطورات، الأمر الذي نتج عنه تزايدًا ملحوظًا في الأزمات الدولية الجديدة، ومن هنا جاءت فكرة الدراسة التي تهدف إلى تحديد الخصائص النوعية للأزمات المعاصرة وجدوى الوسائل التقليدية في إدارتها، وتقديم رؤية علمية للإدارة غير التقليدية للأزمات الدولية المعاصرة.

وفيما يتعلق بمنهجية البحث انطلق الباحث في دراسته من المدخل الواقعي الموضوعي الذي يقوم على الإمساك بالظاهرة محل الدراسة من خلال استقراء الواقع القائم، واتبع المنهج الوصفي؛ لأنه الملائم لموضوع الدراسة، والمنهج المقارن عندما تطلب التحليل طرح تجارب بعض الدول في سياق الدراسة، والتزم بالتحليل المنطقي في إطار المعلومات المتاحة والمتجددة باستمرار عن الموضوع، واعتمد على أحدث الكتب والدوريات

الكلمات المفتاحية: الدراسات الأمنية، إدارة الأزمات الدولية، أزمة كورونا 2020، الإدارة غير التقليدية للأزمات، تكنولوجيا المعلومات.

* Corresponding Author: Mohamed Saad Abouamod
Email: m.abouamod@gmail.com
doi: 10.26735/QDFQ5462

Production and hosting by NAUSS

1319-1241© 2020. AJSS. This is an open access article, distributed under the terms of the Creative Commons, Attribution-NonCommercial License.

والتقارير العلمية والمواقع الإلكترونية، وعلى ما لديه من خبرة أكاديمية وبحثية وعملية في إدارة الأزمات.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: أزمة كورونا تقدم نموذجًا للخصائص النوعية للأزمات الدولية المعاصرة، الحاجة للتوصل إلى رؤى وإستراتيجيات وأساليب جديدة لإدارة هذه الأزمات، أزمة كورونا هي نتاج لبيئة منتجة للأزمات، امتلاك عناصر القوة التكنولوجية المتقدمة لا يكفي وحده لإدارة الأزمات الدولية، كما أوصت الدراسة بما يلي: تطوير الجهات المختصة بإدارة الأزمات في الوطن العربي بما يتلاءم والمتغيرات الجديدة المتعلقة بالأزمات المعاصرة، تطوير برامج تدريب إدارة الأزمات، تطوير البحوث والدراسات في مجال إدارة الأزمات.

of its management, all the way to providing a scientific vision for untraditional management of contemporary international crises.

The study reached the following results: The Corona Crisis provides a model for the qualitative characteristics of contemporary international crises, and the experience gained from crisis management emphasizes the need to come up with new visions, strategies and methods for managing these crises. Having the elements of advanced technological power alone is not sufficient to manage contemporary international crises. The contemporary reality witnesses many of the crisis phenomena that need detailed scientific study.

1. مقدمة الدراسة

نتج عن التغيرات السريعة والمتلاحقة التي شهدها العالم وعدم قدرة الأبنية السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية على التكيف معها بالقدر المناسب تزايد ملحوظ في الأزمات الجديدة، التي نقصد بها الأزمات التي لا تتوافر خبرات سابقة في إدارتها، كما نتج عن ذلك تغير نوعي في خصائص الأزمات المعروفة التي سبق التعامل معها، فهي وإن بدت متشابهة مع الأزمات السابقة، إلا أنها ليست متماثلة معها بمعنى أنها تختلف نسبيًّا في جوهرها، ومن حيث الشكل والمضمون، وأخيرًا أدى هذا الوضع إلى سرعة معدل دوران الأزمات، والتنامي الكمي في الأزمات التي تواجه المجتمع البشري، سواء على مستوى الحكومات أو القطاع الخاص أو القطاع العام أو القطاع غير الساعي إلى الربح، ونظرًا لامتداد آثار هذه الأزمات عبر حدود الدول، فقد تفاقمت الأخطار الناتجة عنها، الأمر الذي يؤدي إلى ما يمكن أن نطلق عليه إعادة إنتاج الأزمات، أو الدورة الخبيثة للأزمات.

وفي هذا الإطار تأتي أزمة فيروس كورونا المستجد التي يعيشها العالم لتقدم نموذجًا متكاملًا للأزمات التي تواجه المجتمع البشري المعاصر، وقد توافقت آراء الباحثين على أنها أزمة لا تشبه أي أزمة شهدناها في القرن الماضي، فوفقًا لإحدى دراسات هارفارد هي ليست مجرد حدث مماثل للأزمة الاقتصادية التي أطلق عليها الإثنين الأسود، وليست مماثلة لأزمة فقاعة الدوت كوم، أو حتى أزمة الرهون العقارية 2008، فهذا الوباء العالمي هو وباء أصاب العالم بأسره في مختلف قطاعاته في وقت واحد، وتصف هذه الدراسة آثار هذه الجائحة بأنها قادت إلى عالم جديد، فلا أحد يجرؤ على مغادرة منزله، وأصبح الجميع مجبرين على التعامل مع حياتهم المهنية والأسرية في مكان واحد، وتوقفت عجلة الاقتصاد، مع تعطل العديد من القطاعات، وتخبط البعض منها في حالة من عدم اليقين، وحل التواصل الرقمي محل التفاعلات المباشرة .

ومن ثم فأزمة كوفيد19 هي أزمة كاشفة لطبيعة أزمات العصر، وليست منشئة لها، فالبيئة المنتجة لهذه الأزمات قائمة، ومن ثم تتطلب التوصل إلى إدارة غير تقليدية لهذه الأزمات، وهذا ما يمثل موضوع هذه الدراسة، خاصة وأن الرسالة التي تحملها أزمة كوفيد19 تتلخص في أن هذه البيئة المنتجة للأزمات المعاصرة قد اكتملت أركانها، ولم تعد الآليات والأساليب التقليدية قادرة أو كافية للتعامل معها، وهو الأمر الذي اتضح وتأكد في واقع الممارسة العملية في معظم دول العالم، بل إن المعلومات قد أوضحت أن هناك تحذيرات مبكرة بخصوص أزمة كورونا كانت معلنة، من جانب متخصصين ولكن لم يستمع إليها أحد، فقد أصدر مجلس رصد الاستعداد العالمي، وهو فريق من خبراء الصحة يرأسه أحد الرؤساء السابقين لمنظمة الصحة العالمية تقريرًا، في سبتمبر 2019 بعنوان: «العالم في خطر» تناول الاستعداد العالمي للطوارئ الصحية، أشار فيه إلى أن خطر انتشار الوباء في جميع أنحاء العالم هو خطر حقيقي، وأن العوامل المسببة لذلك سريعة الحركة، ولديها القدرة على قتل عشرات الملايين من البشر، وتعطيل الاقتصاد وتهديد الأمن القومي والعالمي، موضحًا أن الجهود الحالية للتحضير لتفشي الأوبئة غير كافية، وأوضح التقرير أن التطورات الحديثة في السفر الدولي ستساعد على انتشار المرض بسرعة أكبر، وحذر قادة العالم من تجاهل ما جاء في هذا التقرير كما حدث بالنسبة لتقرير سابق (Global Preparedness Monitoring Board, 2019).

ووفقًا لتقارير صحفية كشفت مصادر أمنية أمريكية، أنها حذرت الحكومة الأمريكية من خطر انتشار فيروس كورونا المستجد، قبل إعلان منظمة الصحة العالمية بأسابيع، وبحسب صحيفة «ديلي ميل» حذرت «المخابرات الطبية الأمريكية» الحكومة الأمريكية من

أن جائحة فيروس كورونا المستجد على وشك الحدوث قبل 15 يومًا من إعلان منظمة الصحة العالمية له، وأنه سيصبح جائحة عالمية في غضون 30 يومًا، وسيتسبب بحدوث أزمة كبيرة (سبوتنيك، 2020).

وتثير هذه المعلومات العديد من التساؤلات حول أسباب تجاهلها، خاصة وأنها صادرة عن جهات مختصة ومتخصصة، وبالطبع تتعدد الأسباب، ولكن أحد أسباب هذا التجاهل هو عدم قدرة القائمين على الأمور على تصور طبيعة مثل هذه الأزمة، وخصائصها النوعية وخطورة الآثار المترتبة عليها، ومن ثم فقد تعاملوا مع هذه المعلومات بأسلوب روتيني، وجاء تقديرهم للموقف وفقًا للرؤية وللآليات التقليدية في التعامل مع هذه الأمور، وهو ما كانت له نتائجه الكارثية، بعبارة أخرى تعاملوا مع أزمة غير تقليدية بوسائل تقليدية، فتحولت الأزمة إلى جائحة مدمرة، ويؤكد هذا ما جاء في افتتاحية مجلة الشئون الدولية الأمريكية في عدد مايو/ يونيو (Rose, 2020)؛ إذ كتب المحرر الرئيسي يقول: «يحذر المحترفون ويخططون، ويسخر منهم الهواة ويتجاهلونهم، وعندما تصل الأزمة، يكون الأوان قد فات للقيام بأكثر من رد الفعل والمعاناة، لا شيء في هذه القصة جديد، إن جائحة كورونا هي الأحدث في سلسلة طويلة من الكوارث غير الضرورية». ويوضح أن العالم كانت لديه فرصة لمعالجتها في وقت مبكر لكنها ضاعت نتيجة الإنكار، وهو ما كان له الكثير من الضرر المستقبلي الذي تم اكتشافه بالفعل (Rose, 2020).

أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة في أنها تسعى إلى التعرف على خصائص الأزمات الدولية المعاصرة العابرة للحدود وتطوراتها المستمرة، والخبرات المكتسبة من إدارة أزمة فيروس كورونا المستجد، بوصفها نموذجًا لهذه الأزمات، وصولًا إلى محاولة التوصل إلى رؤية للإدارة غير التقليدية لمثل هذه الأزمات، تأخذ في الاعتبار الدروس المستفادة من هذه التجارب، وهو ما يمكن أن يكون له مردود إيجابي على الناحية العملية المرتبطة بإدارة الأزمات، كما أنه يفتح المجال أمام تطوير الدراسات العلمية المتعلقة بها، بحيث تتناول الجوانب المستجدة في المجال الأزموي، وتحاول تفسيرها استنادًا إلى المنهجية العلمية في التحليل، وهو ما يساعد على الوصول إلى رؤية علمية متكاملة لإدارة الأزمات المعاصرة تتناسب وخصائصها، وسيناريوهات تحولاتها المستمرة أو شبه المستمرة.

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في وجود فجوة معرفية بين الأزمات المعاصرة وخصائصها النوعية وبين الإدارة التقليدية للأزمات التي تشكلت من خلال التعامل مع أزمات ذات خصائص مختلفة في نطاق عصر وبيئة مختلفة، وهو ما أدى إلى عدم فاعلية الأساليب التقليدية لإدارة الأزمات الذي يتضح من خلال حالات متعددة للفشل في احتواء بعضها، والحد من آثارها السلبية، وأدت أحيانًا إلى تفاقمها، وفي حالات ثالثة أدت إلى ظهور أزمات جديدة، وهو ما يمكن معه القول بأن الإدارة التقليدية للأزمات، قد تكون أحد أسباب الأزمات في بعض الحالات.

أسئلة الدراسة

وتجيب الدراسة عن التساؤلات التالية: ما الخصائص النوعية للأزمات المعاصرة؟، وما جدوى الأساليب التقليدية في إدارة الأزمات المعاصرة؟، وما مدى الحاجة إلى التوصل لأساليب جديدة ومستحدثة لإدارة الأزمات المعاصرة؟، وكيف يمكن التوصل إلى رؤية علمية حول الأساليب التي تؤدي إلى إدارة غير تقليدية فعالة للأزمات المعاصرة؟

منهج الدراسة

انطلقت الدراسة من المدخل الواقعي الموضوعي الذي يقوم على الإمساك بالظاهرة والموضوع محل الدراسة من خلال استقراء الواقع القائم كما هو، واتبعت المنهج الوصفي باعتباره المنهج الملائم لطبيعة موضوع البحث، والمنهج المقارن عندما تطلب التحليل طرح تجارب بعض الدول في سياق الدراسة، وتم الالتزم بالتحليل المنطقي في إطار المعلومات المتاحة والمتجددة باستمرار عن الموضوع محل البحث، واعتمدت في ذلك على أحدث الكتب والدوريات والتقارير العلمية والمواقع الإلكترونية، وعلى الخبرة الأكاديمية والبحثية والعملية للباحث في إدارة الأزمات.

2. خطة الدراسة

2. 1. المطلب الأول: خصائص الأزمات الدولية المعاصرة والأساليب التقليدية في إدارتها أزمة كورونا 2020 نموذجًا

2. 1. 1. ظهور نوعية جديدة من الأزمات

تربط الكثير من الدراسات بين العولمة وظهور نوعية جديدة من الأزمات التي تواجه العالم، وتركز على أن الخاصية الرئيسة لهذه الأزمات كونها أزمات عابرة للحدود، وثمة اتجاه آخر يربط بين الثورة الصناعية الرابعة التي كانت عنوانًا لمنتدى دافوس عام 2016 وتناولها كلاوس شواب رئيس المنتدى في كتاب ذكر فيه أن الثورة الصناعية الثالثة، وهي ثورة الحوسبة الرقمية قد وصلت

إلى ذروتها، وأننا أمام تحول جديد باتجاه الثورة الصناعية الرابعة التي تعتمد على أنظمة الإنتاج الإلكتروني، وربط عالم الإنتاج المادي بالافتراضي وزيادة العمليات والأنظمة الذكية، والتفاعل المتقدم بين الإنسان والآلة، وزيادة الواقع المعزز ومنصات إنترنت الأشياء، وتحليل البيانات الكبيرة والخوارزميات المتقدمة والبلوك تشين، واتساع نطاق التكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا النانو

وصدر عن المنتدى في عام 2017 تقرير صحيفة الشرق الأوسط، 2017، أعلن فيه عن تشكيل تحالف جديد لمواجهة أخطار الثورة الصناعية الرابعة، وما سينشأ عنها من أزمات، وقد أوضح التقرير أنه يستهدف تفادي المستويات الكارثية للأخطار الناجمة عن الاقتصاد القائم على الابتكار، وسد الفجوة في النظم القائمة لإدارة أخطار الابتكارات، وتحديد المطلوب والأدوار والمسئوليات المرتبطة بهذه الأخطار، وإنشاء آلية لتبادل البيانات لإدارة الأخطار، مشيرًا إلى أنه لا أحد يعرف نوع وحجم أخطار التكنولوجيات الجديدة، التي يمكن أن يتعرض لها المجتمع المعاصر.

من خلال ما تقدم يمكن القول بأن الخصائص النوعية للأزمات المعاصرة ترتبط بشكل مباشر وغير مباشر بالعولمة والثورة الصناعية الرابعة والأخطار الناجمة عنهما، وأن أزمة كورونا لا تخرج عن هذا السياق، وأن التقرير المنشأ للتحالف لمواجهة هذه الأخطار، كان بمثابة الإنذار المبكر عما يمكن أن يشهده العالم من أزمات ناتجة عن تطورات الثورة الصناعية الرابعة.

وتعددت الدراسات التي عنيت بتحديد الخصائص النوعية للأزمات الدولية المعاصرة، ومنها دراسة تقوم على المقارنة بين الأزمة المالية والاقتصادية التي شهدها العالم 2009/2008 وأزمة فيروس كورونا عام 2020، فتوضح أن المقارنة بين الأزمتين تبين أن إحدى أهم سمات أزمات العصر هي أن صناع القرار عليهم تطوير مقاربات لمعالجة هذه الأزمات في ظل درجات عالية من عدم اليقين موضحة أن أزمة فيروس كورونا تبدو حالة عدم اليقين المحيطة بها أكثر شدة، وتداعياتها أكثر خطورة، كما تُظهر المقارنة بين الأزمتين ملمحًا جديدًا للأزمات العالمية، وهو تصاعد أهمية البعد المجتمعي وتأثيره على إدارة الأزمات، ولا سيما من خلال منصات التواصل الاجتماعي الإلكترونية، وهو ما اتضحت أهميته في أزمة فيروس كورونا.

وأشارت الدراسة إلى شيوع عدم الثقة في تعامل الحكومات مع الأزمة، وهو ما ظهر في أزمة كورونا، وتمثل في خلق حالة من القلق والفزع الشديد، على مستوى الرأي العام عالميًا، وأسهم في انتشارها كم كبير من المعلومات المغلوطة، والأخبار الزائفة، ونظريات المؤامرة، والتوجهات العنصرية التي تم تداولها على منصات التواصل الاجتماعي، وذكرت أن التأثر السريع للاقتصاد سمة أزمات العصر، وهو ما تكرر في أزمتي 2009 و 2020 (أبو الخير، 2020).

2. 1. 2. المشهد المتغير للأزمات التي تواجه الحكومات

يشير تقرير لمنظمة الأمن والتعاون الاقتصادي إلى أن الحكومات تواجه عددًا متزايدًا من الأزمات الناتجة غالبًا من تهديدات جديدة، قد تنتشر خارج الحدود الوطنية، وقد تؤثر على الاقتصاد والتماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي، ويلقي التقرير الضوء على المشهد المتغير للأزمات التي تواجهها الحكومات اليوم، مؤكدًا أن هذا يتطلب منها تكييف مناهجها وقدراتها وأدواتها في مختلف مجالات إدارة الأزمات، من أجل المزيد من المرونة والكفاءة والفاعلية في إدارتها، ويؤكد التقرير أن الأشكال الجديدة من الأزمات تتطلب استجابات جديدة ومبتكرة لإدارتها، وأن الأزمات الدولية الجديدة تختلف عن الماضي في عدة نواح، فهي تكون على نطاق واسع وغير متوقع، كما أنها جديدة بمعنى أنّها غير مسبوقة، وتنتشر عبر الحدود الجغرافية أي بين الدول، أو عبر حدود السياسة أي بين الإدارات والقطاعات والقطاعين العام والخاص.

ويوضح التقرير أنه يمكن للآثار العابرة للحدود أن تتوسع لتصبح ما وصفته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بأنه صدمة عالمية، أي حدث سريع مع عواقب مدمرة للغاية تغطي قارتين على الأقل، كما يأخذ هذا المفهوم أيضًا في الاعتبار نمطًا آخر من الأزمات الجديدة ذات الأخطار المتتالية التي تصبح تهديدات نشطة أثناء انتشارها عبر الأنظمة العالمية، سواء نشأت في أنظمة صحية أو مناخية أو اجتماعية أو مالية، ويذكر أنه يمكن أن تصبح الأزمة التقليدية عابرة للحدود، بل وتتطور إلى صدمة عالمية في مرحلة لاحقة.

ويشير التقرير إلى أن زيادة نقاط الضعف في المجتمعات الحديثة جعلتها أكثر تعرضًا لتهديدات جديدة مختلفة تنتشر بسرعة أكبر من خلال تأثيرات التضخيم، كما أن سهولة التنقل العالمي تسهل انتشار ناقلات الأخطار، مثل الفيروسات والإرهابيين، هذا فضلًا عن التغير المستمر للأخطار والتهديدات، ومنها شدة الظواهر الجوية المتطرفة وظهور الأمراض المعدية الجديدة بانتظام وانتشارها بسرعة أكبر مع زيادة حركة الأنشطة الاقتصادية، كما يتخذ الإرهاب وغيره من أعمال الجريمة المنظمة أشكالًا جديدة؛ حيث يعمل وكلاؤهم على تكييف طرق عملهم ضمن هذا المشهد الجديد (Baubion, 2013).

ومن خلال ما تقدم يمكن القول: إن للأزمات الدولية المعاصرة خصائصها النوعية التي تختلف عن الأزمات التقليدية، ويمكن

الإشارة لأهم هذه الخصائص على النحو الآتي:

- اتساع نطاق انتشار الأزمات الدولية المعاصرة مقارنة بالأزمات التقليدية، فأزمات اليوم تجاوزت مرحلة الأزمات العابرة للحدود، بحيث يمكننا القول بأنها أزمات بلا حدود، فهي تشمل الكون كله، بمعنى أنها لا تقتصر على الكرة الأرضية، بل تمتد إلى الفضاء الخارجي، لقد ترتب على ذلك تآكل العمق الإستراتيجي الذي كان يتيح إمكانية تعويض قدر من الخسائر أو توفير الدعم والمساندة للدولة أو المنظمة التي تتعرض لأزمة.
- سرعة الانتشار ويرجع ذلك إلى اتساع نطاق منظومة الاعتماد المتبادل أفقيًّا بين جميع الدول والمنظمات، ورأسيًّا أي تقنيًّا واقتصاديًّا وسياسيًّا واجتماعيًّا وثقافيًّا، ومن ثم فتعرض أحد مكونات المنظومة لأزمة، يؤدي لانتشارها وامتدادها لباقي مكونات المنظومة (أبو عامود، 2012)؛ ما يعطي عنصر الوقت أهمية نسبية كبيرة في نطاق إدارة الأزمات المعاصرة، وهو ما تؤكده الخبرة المستمدة من تجارب الدول والمنظمات المختلفة في إدارة أزمة كورونا.
- الطاقة التدميرية الشديدة والتكلفة الكبيرة، فأزمات هذا العصر ذات طاقة تدميرية شديدة، تكلفتها مرتفعة، ربما يصعب تقديرها، وتشير دراسة لمركز أبحاث السياسات الاقتصادية في لندن، إلى أن الأزمة الاقتصادية التي تسبب فيها فيروس كورونا، والصدمة الاقتصادية المترتبة عليها، يمكن أن تسبب آلامًا طويلة، وربما تترك ندوبًا عميقة أكبر بكثير من الأوبئة الأخرى التي كانت تظهر بعد الحروب الكبرى.

ويتوقع الخبراء أنه في حال احتواء الوباء قريبًا، فسيتباطأ نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 0.5% فقط خلال عام 2020، وسترتفع تلك النسبة إلى 1.5% في حالة السيناريو الأسوأ، وهو انتشار الوباء على نطاق أوسع في نصف الكرة الشمالي (Baldwin and Di Mauro, 2020).

- الامتداد الزمني غير المعروف للأزمات الدولية المعاصرة الذي يصعب تقديره؛ حيث تسيطر عادة حالة من عدم اليقين حول المدى الزمني لهذه الأزمات، وتشير منظمة الأغذية والزراعة إلى نمط من أنماط الأزمات المعاصرة، في المناطق التي تشهد نزاعات تطلق عليه الأزمات الممتدة، وتعرفها بأنها سياقات حادة تتعرض فيها نسبة كبيرة من السكان إلى الجوع والمرض، وعرقلة سبل كسب العيش لفترات مطولة (منظمة الأغذية العالمية، 2020).

وتتباين الآراء بصدد المدى الزمني لأزمة كورونا، فالبعض يرى أنها ستستمر لفترة طويلة، والبعض يحدد عدة أشهر، فوفقًا لمسئول بمنظمة الصحة العالمية، فإن فيروس كورونا المستجد قد لا ينتهي أبدًا، وقد ينضم إلى مزيج الفيروسات التي تقتل الناس في جميع أنحاء العالم كل عام، وأضاف لا أعتقد أن أي شخص يمكنه التنبؤ بموعد انتهاء أو اختفاء هذا المرض (سي إن إن بالعربية، 2020).

- الأزمات الدولية المعاصرة مركبة ومعقدة، فهي لا تقتصر على مجال معين، بل تشمل عدة مجالات في وقت واحد، وتتسم بالتداخل الواضح بين العوامل الداخلية والخارجية المحركة للأزمة، بحيث يصعب الفصل بينهما أثناء إدارة الأزمة، فكل عامل أو عنصر داخلي له امتداداته الخارجية، وكل عامل أو عنصر خارجي له وجوده الداخلي، وهو ما تأكد من خلال أزمة كورونا.
- الأزمات الدولية المعاصرة منتجة للأزمات، فكل أزمة دولية أنتجت أزمات أخرى داخليًّا وخارجيًّا، وعلى المستوى الكلي والجزئي، وتقدم أزمة فيروس كورونا نماذج مهمة في هذا السياق، فقد نتج عنها أزمات عديدة منها، أزمات تتعلق بالنظام الدولي والنظام الاقتصادي العالمي والنظم السياسية في جميع دول العالم، ونتج عنها أزمات جزئية عابرة للحدود كأزمة نقل المواطنين العالقين بالدول الأخرى بالنسبة لكل دولة من الدول، والأزمات المتعلقة بالحجر الصحي وتقديم الخدمات العلاجية، والأزمات التي تتعلق بتوفير المستلزمات الطبية وتوفير وتجهيز المنشآت الطبية، وتوفير الكوادر الطبية.
- الأزمات الدولية المعاصرة سريعة التغير، ومتغيرة أو متلونة، أي إن الأزمة الواحدة تأخذ أشكالًا وصورًا ومظاهر متعددة، وذلك تبعًا للعديد من المتغيرات، ومما يزيد من تعقيدها اختلاط أعراض الأزمة بأسبابها.
- الضغوط المعلوماتية، حيث تواجه إدارة الأزمات الدولية المعاصرة ضغوطًا معلوماتية متعددة، ما بين إشكالية التعامل مع المعلومات الوفيرة وتحديد الصادق منها، والمعلومات المضللة والإشاعات، وتعد الضغوط المعلوماتية أحد المعالم الرئيسة لأزمات العصر، وهذه الضغوط إذا لم يتم التعامل معها بحكمة، فإنها تؤدي إلى تفاقم الأزمة، وتوالد أزمات جديدة، وتتسم هذه الأزمات بالانكشاف المعلوماتي؛ ما يجعل هامش المناورة أمام مدير الأزمة محدودًا إن لم يكن متلاشيًا.
- الازدياد الواضح في التوظيف السياسي للأزمات، وهو ما يفتح المجال أمام ارتكاب الأخطاء الجسيمة في إدارتها، بل قد يؤدي إلى إنتاج أزمات جديدة أو تفاقم الأزمة القائمة.
- عدم الثقة وعدم التأكد التي تحيط بجميع الأزمات المعاصرة،

فقد كشف بارومتر الثقة الذي تصدره شركة متخصصة في الاتصالات الدولية عام 2018 أن الثقة قد انخفضت لدى جميع السكان في المؤسسات الأربع الرئيسة: الأعمال والحكومة والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام على نطاق واسع، وهو الأمر الذي بدأ واضحًا بالنسبة لأزمة كورونا (Culp, 2018).

2. 1. 3. جدوى الأساليب التقليدية في إدارة الأزمات الدولية المعاصرة

من خلال العرض المتقدم يمكن القول بأن البيئة المحيطة بالأزمات الدولية المعاصرة وما نتج عنها من تشكيل خصائص نوعية للأزمات تجعل الأساليب التقليدية لإدارتها غير مناسبة، فوفقًا لإحدى الدراسات فإن سرعة الاتصال المذهلة اليوم، وتشكك الجمهور ينتج عنهما ضغط شديد، يفرض على الشركات والحكومات والمؤسسات الأخرى، إعادة تقييم إستراتيجيات إدارة الأزمات التقليدية، ويقدر بعض خبراء الأزمات أن أقل من نصف المنظمات قامت بتحديث خطط الأزمات، وأنه لا يمكن للمؤسسات التي لم تواجه أزمة خطيرة أن تعتمد على حظها الجيد (Culp, 2018).

ويذكر تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن معظم حكومات الدول الأعضاء أخذت هذه التطورات في مجال الأخطار والأزمات في الاعتبار، وقامت بإصلاح أنظمة إدارة الأزمات على مدى العقد الماضي، من أجل التكيف مع هذا السياق الجديد، ومع ذلك تستمر الأزمات في التطور؛ ما يشكل تحديًا حتى لأحدث الأنظمة وأكثرها قوة (Baubion, 2013).

ويذكر تقرير آخر لنفس المنظمة أن المواطنين يتوقعون قيادة فعالة من حكومتهم في التخطيط للأزمات وإدارتها، وأن هذا أمر أساسي للحفاظ على ثقة الجمهور التي يتم اختبارها بشكل خاص أثناء حالات الطوارئ، لكن المناهج التقليدية لإدارة الأزمات، القائمة على إجراءات التشغيل القياسية والمبنية على تاريخ الأحداث الماضية، لم تعد كافية للرد على الأحداث الصادمة ذات الطبيعة غير المسبوقة، ويقترح هذا التقرير نقلة جوهرية في إدارة الأزمات لمساعدة الحكومات على التكيف مع المشهد الجديد للأخطار من خلال أنظمة رشيقة يمكنها التعامل مع ما هو غير متوقع. (OECD, 2015)

وفيما يتعلق بأزمة فيروس كورونا المستجد فتؤكد إحدى الدراسات أن الطرق التقليدية التي تتبعها الدول في محاولة اكتشاف الفيروس تتميز بقدرٍ محدودٍ من الفاعلية، فقد تؤخر انتشار الفيروس، ولكنها لا توقف انتشاره، ولذلك تظهر أهمية اتخاذ عدد من الإجراءات غير التقليدية والذكية التي تُمكّن الدول من حصر نطاق انتشار المرض، والرصد السابق لحالات الإصابة المحتملة، وإيجاد طريقة عملية للتأكد من التزام جميع الأفراد بالحجر الصحي المنزلي.

وتوضح أن «بعض التجارب الدولية استخدمت أدوات غير تقليدية، إلى جانب الإجراءات التقليدية، في محاولة منها للكشف المبكر عن المرض، وتحقيق مفهوم المواجهة القَبْلية من خلال رصد الحالات المحتمل إصابتها، وتحقيق المراقبة الشاملة لجميع الأفراد للتأكد من التزامهم بالتعليمات، ومن أمثلة ذلك استخدام البيانات الضخمة في الكشف المبكر عن الحالات في تايوان، أو استخدام الذكاء الاصطناعي في التشخيص والمراقبة الشاملة في الصين، أو حتى استخدام برامج التجسس والاختراق في إسرائيل» (خليفة، 2020).

2. 2. المطلب الثاني: الخبرات المكتسبة لإدارة الأزمات الدولية المعاصرة في ضوء أزمة كورونا

سيتناول هذا المطلب أهم الخبرات المكتسبة لإدارة الأزمات الدولية المعاصرة من خلال تحليل تجارب الدول في إدارة أزمة كورونا، التي تباينت وتنوعت من حيث استجابات الدول للأزمة ومستوى النجاح أو الفشل الذي حققته كل دولة في إدارة هذه الأزمة.

وتشير إحدى الدراسات وبصدق إلى أن «انتشار فيروس كورونا كان بمثابة لحظة كاشفة عن درجة استعداد وجاهزية دول العالم للتصدي للتهديدات غير التقليدية، وأن الكثير من دول العالم عانت ليس فقط النامية والفقيرة، بل أيضًا الغنية والمتقدمة، من التخبط والعجز عن إدارة هذه الأزمة الصحية الخطيرة بصورة سليمة، وسَجلت عددًا كبيرًا من حالات الإصابة والوفاة» (محمود، 2020).

وقد أوضحت الأزمة عدم وجود دولة مستعدة بشكل كامل للتعامل مع أزمة وبائية بهذا الحجم رغم أن العقود الثلاثة الأخيرة شهدت العديد من الأزمات الوبائية، وإن كانت بخلاف الأزمة الحالية محدودة نسبيًّا من حيث نطاق الانتشار وسرعته، وفي هذا الإطار تشكلت مجموعة من الخبرات التي يمكن توظيفها لإدارة الأزمات الدولية المعاصرة من خلال إدارة أزمة فيروس كورونا المستجد، والتي نستطيع أن نعرض لها على النحو الآتي:

2. 2. 1. الخبرات المتعلقة بالمزج بين الابتكار الإداري والتقني (كوريا الجنوبية نموذجا)

تبنت بعض الدول اتجاهًا في إدارة الأزمة يقوم على المزج بين الابتكار الإداري والتقني، بمعنى تطوير إجراءات إدارية تتناسب مع

طبيعة الأزمة الوبائية وتطوراتها ومتطلبات التعامل معها، والاستعانة بالتقنيات المتطورة وتوظيفها في نطاق متطلبات إدارة الأزمة، وتقدم كل من كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة نماذج واضحة في هذا المجال، وفيما يلي نعرض للتجربة الكورية الجنوبية باعتبارها أكثر النماذج تمثيلًا لهذا النموذج:

أولاً- نموذج التجربة الكورية الجنوبية في مواجهة أزمة كورنا

- تمكنت كوريا الجنوبية من الحد من انتشار فيروس كورونا مبكرًا، دون اللجوء إلى عمليات الإغلاق الشاملة أو الجزئية التي انتهجتها بعض الدول الأخرى، ويوضح تحليل الإجراءات التي اتخذت وأسهمت في السيطرة على تفشي الفيروس وفق الآتي:
- الاستفادة من الخبرة السابقة من انتشار فيروس كورونا المسبب لمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية عام 2015، التي علمتها أن إصابة الطواقم الطبية هي السبب الرئيس في استنزاف القدرة على السيطرة على المرض؛ لذلك قامت الحكومة منذ البداية بتوفير معدات الحماية الشخصية المناسبة للطواقم الطبية، وأنشأت مواقع فحص ومعالجة منفصلة للعاملين في مجال الرعاية الصحية.
- تبني إستراتيجية الفحص الموسع والفرز المنهجي التي اشتملت على إجراء فحوصات فيروس كورونا على نطاق واسع لأكثر من 400 ألف شخص، وهو ما غطي جميع الذين يعانون من الأعراض مع عزل الأشخاص الذين جاءت نتائجهم إيجابية في وحدات خاصة، والبدء في علاجهم على الفور. وركزت على علاج الأشخاص الذين يعانون من أعراض حادة والذين تقل احتمالية تعافيهم، وهو ما ساعد على خفض معدل الوفيات. وقد ساعد الفحص الموسع على تحديد المناطق التي تحدث فيها حالة تفشي، وأصبحت هذه البيانات نقطة انطلاق، لتحديد أي نقاط ساخنة للعدوى في البلد، وتعقب السكان وتحديد من كانوا على اتصال بالمصابين.
- تفعيل نظام تتبع الاتصال المعد سلفًا: فما يميز النموذج الكوري في السيطرة على فيروس كورونا، هو القدرة على تتبع الأفراد الذين شُخصت إصابتهم بالمرض، والذين قد يكونون خالطوا الأفراد المصابين، من خلال نظام تتبع يُعرف باسم:(COVID-19 Smart Management System) أو (COVID-19 (SMS). كما يوجد في كوريا الجنوبية نظام تتبع يديره مركز مكافحة الأمراض والوقاية، ويستخدم بيانات بطاقات الائتمان، وشركات الهواتف الذكية والاتصالات، لتتبع حركة الأفراد المصابين بفيروس كورونا المستجد. وتؤكد الحكومة كإجراء أمني رقمي، أن هذه المعلومات متاحة فقط للباحثين عن الأوبئة في مركز التتبع، وأنه بمجرد زوال حالة تفشي فيروس كورونا، ستُحذف المعلومات الشخصية المستخدمة لتتبع الاتصال. وقد تمثل جوهر عملية التتبع في التجربة الكورية في تحديد النقاط الساخنة للعدوى وعزلها، فضلًا عن التزام المواطنين بارتداء الأقنعة، وممارسة التباعد الاجتماعي، وهو ما ساعد على الحد من تفشي الوباء (البوابة العربية للأخبار التقنية، 2020).

وترصد دراسة أخرى إجراءات الاستجابة السريعة لانتشار فيروس كورونا فتذكر أنه بعد تشخيص أول حالة مصابة بالفيروس، التقى مسئولون حكوميون بممثلين من عشرين شركة وطنية وحثوهم على البدء فورًا في تطوير الفحوصات للكشف عن الإصابة بفيروس كورونا. وأنه قد أعلنت الحكومة حالة الطوارئ في البلاد، وأنشأت المراكز الكورية لمكافحة الأمراض والوقاية منها، وأنشأت الهيئة العامة للتأمين الصحي في كوريا الجنوبية مركز اتصال برقم 1339، لإبلاغ الناس عن كل جديد وجمع بيانات عن الحالات المصابة. وكذلك قامت الوكالة الكورية للسلامة والصحة المهنية بتزويد أماكن العمل المعرضة للخطر بأكثر من 700 ألف قناع للوجه. كما تم استخدام التطبيقات الذكية ذات التقنية العالية وكاميرات المراقبة التلفزيونية المغلقة لتحديد موقع المصابين الجغرافي، ووضع علامات تحدد مكان تواجدهم. وابتكرت فكرة نظام الموقع المعين فخصصت الحكومة بعض المرافق الطبية للمرضى المصابين بكورونا، وحددت مرافق أخرى لعلاج المصابين بأمراض أخرى، وتم إدراج المرافق المعينة في التطبيق الحكومي، وتم تحديدها بعلامات كبيرة على مبانيها، ووقف أشخاص يرتدون سترات واقية من المواد الخطرة عند مداخل المستشفيات، لتوجيه المرضى إلى المواقع المخصصة وغير المخصصة، وساعد هذا النظام على إبعاد المرضى المصابين بفيروس كورونا عن المرضى الآخرين، وبالتالي تقليل انتشار المرض (Cha, 2020).

ثانياً- الخبرات المكتسبة من النموذج الكوري

تتمثل أهم الخبرات المكتسبة من النموذج الكوري فيما يلي:

- ضرورة المبادرة باتخاذ إجراءات استباقية مناسبة تبعًا لحجم ونوع المعلومات التي تتوافر بالنسبة لأي أزمة محتملة، لأنها تمكن من سبق تطور أحداث الأزمة بالقدر المناسب الذي يتيح إمكانية السيطرة النسبية عليها.

- أهمية الاستفادة من الخبرات السابقة في التعامل مع الأزمات؛ ما يتيح رؤية واضحة لطبيعة وخطورة الأزمة، ومن ثم تستند إدارتها إلى أمور واقعية، ويؤكد ذلك الخبرة الكورية التي اتسمت بالمبادرة وسرعة الاستجابة والترتيب المنطقي لأولويات الإجراءات المتخذة، كتوفير الحماية للأطقم الطبية والصحية، وتوفير المستلزمات الطبية، والأدوية والمعدات والسلع الإستراتيجية، والتطوير المستمر للإجراءات تبعًا للمتغيرات المرتبطة بمستوى انتشار الفيروس ونطاقه.
- يوضح التحليل نجاح كوريا في توظيف التقنيات التكنولوجية الحديثة لإدارة الأزمة، وفقًا لتطورات الأزمة.
- أولت كوريا اهتمامًا واضحًا بالتواصل مع المواطنين، سواء للإرشاد والتوجيه أو مواجهة الشائعات والأخبار الكاذبة، وهي أمور لا تقل خطورة عن خطر فيروس كورونا المستجد نفسه، لما قد ينتج عنها من حالة من الذعر أو الخوف، أو الدعوة إلى الاستهانة بالخطر، وعدم الالتزام بالإجراءات المفروضة من جانب السلطات المعنية.
- توضح التجربة الكورية زيادة الوزن النسبي للجانب الابتكاري في إدارة الأزمة، سواء على مستوى توظيف التقنيات أو على المستوى الإداري، حيث تم ابتكار إجراءات إدارية مناسبة للتعامل مع تطورات الأزمة، وتطويع وتكييف بعض الإجراءات التقليدية بما يتماشى وطبيعة تطور الأزمة، والملاحظ أن هذه التجربة أثبتت أن الابتكار والمرونة والتكيف الإداري لا يقل أهمية عن توظيف الابتكار والتطور التقني في إدارة الأزمة.

2. 2. 2. الخبرات المتعلقة بتوظيف عناصر القوة الشاملة للدولة (ألمانيا نموذجا)

قامت بعض الدول بتوظيف عناصر القوة الشاملة للدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية والبشرية والتقنية في إدارة الأزمة، كما أنها لم تقتصر على التعامل المباشر مع تطورات الأزمة فحسب، بل تعدت ذلك لمعالجة الآثار ذات الأهمية الاستراتيجية الكبيرة الناتجة عنها.

أولاً- الإدارة الألمانية المباشرة لأزمة كورونا

تقدم ألمانيا النموذج المثالي لهذا الاتجاه الذي يمكن أن نعرض له كالآتي:

- استندت ألمانيا في إدارتها للأزمة لعناصر قوتها الشاملة المستمدة من خبرتها التاريخية، ومن ثقافتها المجتمعية، فبرز في سياق هذه العملية التضامن بين الأفراد داخل المجتمع، وبين الحكومة والقطاع الخاص، حيث أسهمت بعض الشركات الصناعية بتغيير خطوط إنتاجها من أجل توفير المعدات والمستلزمات الطبية اللازمة لمواجهة فيروس كورونا.
- اعتمدت ألمانيا على قوتها الصناعية والاقتصادية في إدارة الأزمة؛ حيث وفرت الموارد اللازمة لتمويلها.
- منح النظام السياسي الفيدرالي غير المركزي، الولايات الألمانية حرية التحرك والمرونة في التعامل مع الأزمة.
- توافر البنى التحتية القوية في مجال الصحة والرعاية الاجتماعية؛ حيث إن ألمانيا متقدمة على الدول الأوروبية الأخرى، بتقديم الرعاية الصحية، وخاصة إلى كبار السن، لامتلاكها أكثر من أربعين ألف سرير وجهاز إنعاش، ومراكز طوارئ عبر البلاد.
- إعداد وتدريب الجيش الألماني على المهام اللوجستية، ومنها إنشاء مستشفيات ميدانية، وطائرات نقل مصابين، وعدد كبير من الأطباء والممرضين داخل الجيش، أسهموا عن طريق عمل قيادة مركزية مشتركة بين الجيش وفريق إدارة الأزمة، لتنفيذ المهام بعيدًا عن الإجراءات التقليدية أو الروتينية لتنفيذ المهام، كما قام بإنشاء أربع نقاط دعم لوجستي في ألمانيا لدعم الجهود في محاربة كورونا.
- استجابة المواطن الألماني للحكومة، وتعزيز ثقة المواطن في الحكومة، وتنفيذ الإجراءات والقرارات، التي تصدرها.
- الشفافية واحترام الخصوصية خلال الأزمة، فحتى تطبيق جي بي إس، تركته الحكومة اختياريًّا من أجل الكشف عن دائرة علاقات المصابين.
- فرض رقابة مشددة على محركات الإنترنت، لتخفيف القرصنة والهاكينج، وحذف الأخبار الكاذبة أو الروابط المزيفة.
- الإغلاق شبه التام للبلاد، واعتماد التباعد الاجتماعي والإنترنت في إدارة الأمور.
- أدى امتلاكها للمعامل المتخصصة في التحليلات البيولوجية إلى إجراء الفحوصات المبكرة على الحالات المشتبه فيها، وإجراء ما يصل إلى 16 ألف فحص في الأسبوع، وهو ما يفوق الفحوصات الإجمالية التي قامت بها الدول الأوروبية (أحمد، 2020).

ثانياً- الاهتمام الألماني بإدارة الازمات الناتجة عن كورونا

اهتمت ألمانيا بإدارة الأزمات الناتجة عن أزمة كورونا، وهو ما يشير إلى فهم واستيعاب للجوانب الإستراتيجية للأزمة التي قد

تزداد أخطارها عن الأزمة ذاتها مالم تؤخذ في الاعتبار، وأهم ما اتخذته ألمانيا في هذا الصدد:

- المصادقة على خطة مساعدة اقتصادية، حيث تعتزم الحكومة تخصيص مبلغ 822 مليار يورو لمنح قروض من أجل مساعدة الشركات والموظفين في تخطي العواقب الاقتصادية لوباء كورونا المستجد.
- تمويل سلسلة من التدابير الاجتماعية، مثل اعتماد البطالة الجزئية، ودعم الشركات التي اضطرت إلى وقف أنشطتها أو الحد منها؛ ما يهدد بالتسبب بسلسلة من عمليات الإفلاس.
- استخدام المساعدات عمليًّا لتمويل صندوق إغاثة للشركات الكبرى، يتولى عند الحاجة القيام بعمليات تأميم جزئي لمواجهة الأزمة، والحد من الآثار الاقتصادية السلبية لوباء كورونا الجديد على الشركات، عبر مساعدتها في تخطي صعوباتها المالية، وتعزيز رسملة الشركات التي سيكون لإفلاسها عواقب هائلة على الاقتصاد الوطني وسوق العمل، والقيام بعمليات تأميم جزئي ومؤقت لبعض الشركات لمساعدتها في تخطي الأزمة (يورونيوز، 2020 أ).
- اتجهت ألمانيا لمنع عمليات الاستحواذ الأجنبية على شركاتها بسبب فيروس كورونا، فأقرت تشريعًا يسهل منع عمليات الاستحواذ على الشركات المهمة إستراتيجيًّا، ويمكنها من مراقبة ومعرفة ما إذا كان الاستحواذ سيؤدي إلى ضعف متوقع في النظام العام أو الأمن العام، ويمنع التشريع إتمام مبيعات الشركات أثناء دراستها من قبل السلطات، وستشمل دراستها التركيز على آثار الاستثمار على دول الاتحاد الأوروبي الأخرى ومشاريع الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى تأثيرها على الاقتصاد الألماني.
- حدد وزير الاقتصاد الألماني، المصالح الأمنية الألمانية المهمة، وتشمل البنية التحتية الحيوية مثل خدمات الطاقة والاتصالات وتوفير اللقاحات، وقال: إن القواعد الجديدة توضح أيضًا أنه لا يمكن إعطاء أي معلومات تتعلق بالأمن خلال الفحص المستمر (يورونيوز، 2020 ب).

اهتمت بمواجهة المعلومات المضللة المتعلقة بأزمة كورونا بوصفها أحد مصادر التهديد البالغة الخطورة، وهو ما يمثل بنظر الباحث إدراكًا ألمانيًّا دقيقًا لخصائص الأزمات الدولية المعاصرة التي لا يمكن تجاهلها، فوفقًا لنائبة المتحدث باسم الحكومة المعلومات المضللة لها تأثيرات مهددة للحياة، مؤكدة أنه لا مكان للفكر المتطرف أو المعلومات المضللة أو الخرافات أو الشائعات المضللة، وأن من ينشر روايات مضللة عن جائحة كورونا عن عمد يريد تقسيم البلد وبث الفرقة بين الناس، محذرة من أن الكثير من الأكاذيب ونظريات المؤامرة والنصائح الطبية الخاطئة تنتشر حاليًّا على الإنترنت ومجموعات الدردشة، وهو ما يعرض حياة الناس للخطر، وهو ما لا ينبغي أن يحدث (دويتشه فيله العربية، 2020).

من خلال التحليل المتقدم للإدارة الألمانية لأزمة كورونا يمكن القول بأن الحكومة الألمانية تقدم نموذجًا لاستخدام جميع عناصر القوة الشاملة في إدارة الأزمة، كما أنها تقدم مفهومًا أوسع حول توظيف الجوانب التقنية في إدارة الأزمة، فهي لا تقتصر على العناصر المتعلقة بتقنيات الذكاء الاصطناعي والبرمجيات، وإنما تشمل القوة التقنية في المجال الطبي من حيث القدرة على إنتاج المعدات والمستلزمات الطبية المتطورة، وبما يغطي الاحتياجات الفعلية، فضلًا عن إنتاج اللقاح والأدوية، كما تقدم الخبرة الألمانية توظيفًا متميزًا للتكامل بين القطاع المدني والعسكري في إدارة الأزمة، وتحمل المعالجة الألمانية رؤية إستراتيجية لإدارة الأزمة تشمل عناصر القوة الألمانية المتميزة التي تضم بعض الشركات الكبرى والعاملة في قطاعات ذات صلة بالمسائل الأمنية، وذلك من خلال توفير بدائل لعلاج ما تعرضت له هذه الشركات من أزمات نتيجة لأزمة كورونا، ومنع بيع هذه الشركات لمستثمرين أجانب، فنحن هنا أمام مستوى جديد من التكامل، بين الحكومة والقطاع الخاص على المستوى الإستراتيجي.

2. 2. 3. الخبرات المكتسبة من استخدام نماذج النظم المعقدة والتطبيقات الذكية

أوضحت إدارة أزمة كورونا أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه نماذج النظم المعقدة والتطبيقات الذكية في إدارة الأزمات الدولية المعاصرة، للحاجة الملحة في إدارتها لكم كبير معقد من البيانات المتداخلة التي تحتاج إلى تحليل كاشف للتعرف على المعلومات المرتبطة بالأزمة محل الاهتمام، وعلى العلاقات القائمة بين المتغيرات المختلفة ذات الصلة بها، وعلى المعلومات التفصيلية والجزئية التي تكون هناك حاجة إليها في نطاق الإدارة الفعلية للأزمات؛ لذا تظهر الحاجة لاستخدام التقنيات المرتبطة بالبيانات الضخمة BIG DATA والذكاء الاصطناعي والبلوك تشين، وغيرها في نطاق بناء هذه النماذج والتطبيقات التي يمكنها المساعدة في إدارة هذه الأزمات، ورغم أن استخدام هذه النماذج في إدارة الأزمات الدولية معروف على المستويين الأكاديمي والتطبيقي منذ فترة طويلة نسبيًّا، فإن أزمة فيروس كورونا أظهرت الحاجة الملحة إلى تطوير النماذج القائمة، وإلى ابتكار نماذج جديدة من هذه النظم والتطبيقات،

تقدم الدعم الفني اللازم لإدارة الأزمة المتعلقة بفيروس كورونا، على جميع المستويات المتعلقة بتفاصيل التعامل مع الفيروس بدءًا من الدولة وتدرجًا نحو الأقاليم المختلفة التابعة للدولة، ومرورًا بتحديد المناطق الأكثر تعرضًا للإصابة بالفيروس ووصولًا لتحديد المربعات السكنية والوحدات السكنية المقيم بها المصابون والمخالطون لهم.

ويشير تقرير لخبراء مؤسسة Chatham House إلى أن هذه النماذج أدت دورًا مهمًّا في تشكيل تدابير الصحة العامة التي اعتمدتها الحكومات في سياق جائحة كورونا، فالنمذجة التي قام بها فريق في إمبريال كوليدج لندن، دفعت نهج التعامل مع الأزمة في بريطانيا من إستراتيجية التخفيف إلى مستوى القمع، وتضيف إن «نمذجة النظم المعقدة ستغذي بشكل متزايد صنع السياسات من خلال التنبؤ بمجموعة من الارتباطات والنتائج المحتملة على أساس مجموعة من المعلومات والافتراضات والبيانات والتفاعلات المحددة سلفًا، وهي مفيدة بالفعل في تطوير تدابير تخفيف الأخطار والتكيف لمواجهة الأزمات الوجودية والاستعداد لها مثل الأوبئة، واحتمالات نشوب حرب نووية، فضلًا عن تغير المناخ» (Afina, 2020).

ويحذر التقرير من التحيزات والافتراضات الفردية والجماعية لمن يقومون بعمل النمذجة، الأمر الذي يجب أخذه في الاعتبار عند تطبيق هذه النماذج، ولهذا فالنمذجة يجب أن تستفيد من فريق متنوع إدراكيًّا يجلب مجموعة واسعة من المعرفة والفهم للإنشاء المبكر للنموذج.

ويذكر التقرير أن الذكاء الاصطناعي لديه القدرة على تعزيز قدرة ودقة تقنيات النمذجة من خلال تحديد الأنماط والتفاعلات الجديدة، والتغلب على بعض القيود الناتجة عن الافتراضات والتحيز البشري، ولكن الاعتماد المتزايد على هذه التقنيات يثير مسألة القدرة على التفسير، كما تتطلب النماذج التي تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي كميات كبيرة من البيانات عالية الجودة، والخالية من التحيز قدر الإمكان لضمان الدقة ومعالجة المشكلات المطروحة.

ويلحظ التقرير أن زيادة استخدام التقنيات الناشئة في صنع السياسات المستندة إلى البيانات والأدلة، تحدث، في عصر تزايد عدم الثقة تجاه الخبرة والخبراء، ويرجع هذا للتزايد اللامتناهي لمصادر المعلومات، التي يتعذر التحقق من دقتها، وهو ما يؤدي إلى توتر بين الخبراء وصانعي السياسة والجمهور، حول البيانات والتنبؤات التي يمكن الوثوق بها.

ويذكر أنه لابد من بناء تدابير لتحسين شفافية النماذج العلمية وقوتها من أجل مواجهة هذه الانتقادات الشائعة، وأنه من المهم الاعتراف بوجود قيود على الخطوات التي يمكن اتخاذها عند التعامل مع تنبؤات الأحداث المستقبلية التي تنطوي بطبيعتها على درجات من عدم اليقين لا يمكن تفسيرها بالكامل من قبل الإنسان أو الآلة.

ولذا فإن الاستخدام المتزايد للنمذجة المعقدة في صنع السياسات، ينطوي على إمكانية تقويض عملية صنع السياسات والتشويش عليها، وهو ما قد يؤدي لارتكاب أخطاء كبيرة، وزيادة عدم اليقين، وانعدام الثقة في النماذج وفي العملية السياسية، وإلى المزيد من الاستياء من المواطنين.

وبالتالي يجب اختبارها مقابل البيانات، مرارًا وتكرارًا، عندما تتوافر معلومات جديدة أو عند وجود خطر من تورط النماذج العلمية في التسييس الحزبي، وربما توظيفها لأغراض سياسية؛ لذلك من المهم عدم اعتبار هذه النماذج بمثابة وحي أو نبوءة، ولكن بدلًا من ذلك اعتبارها واحدة من العديد من المساهمات في عملية صنع السياسات المتعلقة بإدارة الأزمات (Afina, 2020).

عمليًّا وفي نطاق إدارة أزمة فيروس كورونا لجأت العديد من دول العالم إلى عمل هذا النوع من النظم، بالاستفادة من نظم المعلومات الجغرافية والذكاء الاصطناعي، وشبكات بيانات المحمول، والبيانات الكبيرة (Big Data)، وذلك لدعم الاستجابة لهذا الفيروس الخطير، واستخدمت بعض هذه النظم لمكافحة انتشار الفيروس من خلال توفير نظام تتبع لإظهار حركة المصابين وأماكن تواجدهم، والتوجيه لتجنب التعرض لأماكنهم، وتحديد المناطق الأكثر تعرضًا للإصابة، حتى يتيسر للأجهزة المعنية تعقيم وتطهير هذه المناطق، وتضمن هذه النظم قياس وتقييم أثر الإجراءات المتخذة للسيطرة والتحكم ومنع الانتشار، ورسم خرائط لمواقع السكان الأكثر تعرضًا، ومراقبة تأثير أوامر التباعد الاجتماعي فضلًا عن نمذجة فيروس كورونا المستجد لفهم وتحليل تدابير التحكم والسيطرة والوقاية. والملاحظ ظهور محاولات لتطوير تطبيقات ونظم قائمة، وابتكار نظم وتطبيقات جديدة لمرحلة ما بعد الأزمة، ولعملية الإعداد لفتح الاقتصاد والعودة إلى الحياة الطبيعية (Hammond, 2020).

ولا شك أن أزمة فيروس كورونا أوضحت أهمية الاستعانة بنماذج النظم المعقدة في إدارة الأزمات الدولية المعاصرة، والنماذج التي تم ابتكارها لإدارة أزمة كورونا يمكن الاستفادة من الخبرة المكتسبة من تصميمها وتوظيفها في إنتاج نماذج لإدارة أزمات أخرى، والملاحظ انها تختلف عن نماذج النظم السابقة، من حيث تعدد الوظائف، فهي لم تقتصر على الإنذار المبكر، وإنما امتدت ونتيجة استخدام الذكاء الاصطناعي والبيانات الكبيرة لتشمل الرصد والتتبع وتقديم الدعم الفني لصناع القرار وقياس الأثر، ويمكن تطويرها للمساعدة

في إنجاز مهام أخرى، ولكن هذا التطوير يرتبط بطبيعة التغيرات التي ستطرأ على خصائص الأزمات المعاصرة، فهي أزمات متغيرة، بل سريعة التغير والتلون، ومن ثم فستستمر الحاجة إلى استحداث المزيد من نماذج النظم المعقدة والتجديد والتطوير لما هو قائم منها وفقًا لتطور الأزمات الدولية.

2. 3. المطلب الثالث: نحو رؤية للإدارة غير التقليدية للأزمات الدولية المعاصرة

ترتبط الإدارة غير التقليدية للأزمات الدولية المعاصرة بعدة أمور أولها أنها لا بد أن تكون ملائمة للتعامل مع الخصائص النوعية لهذه الأزمات، وأن تقوم على رؤية متعددة الزوايا للأزمات، وأن تستند إلى أساليب جديدة في إدارة الأزمات.

2. 3. 1. الإدارة الملائمة للتعامل مع الخصائص النوعية للأزمات الدولية المعاصرة

عندما نحاول تحديد الملامح العامة للتعامل مع هذه الخصائص يمكننا الاستفادة من التجارب العملية الناجحة والفاشلة في إدارة الأزمات المعاصرة وتوضح هذه التجارب ما يلي:

- ضرورة تفعيل دور أنظمة الإنذار المبكر والتوصل إلى صيغة مناسبة للإلزام بالاستجابة المناسبة لما توفره من معلومات، فرغم التطور التكنولوجي الكبير في نطاق تصميم وابتكار هذه الأنظمة فإن التعامل مع المعلومات التي تقدمها في أغلب الأحوال لا يكون على المستوى الملائم لما تحمله من أخطار، وهو ما ينتج عنه أزمات غير ضرورية بمعنى أنه كان يمكن تجنب تفجرها (Rose, 2020).
- أهمية الحد من تأثير التحيزات والافتراضات الفردية والجماعية في إدارة الأزمات المعاصرة، حيث إن هذا التأثير يبدأ في مرحلة ما قبل الأزمة، من خلال فهم وتقدير وتقييم الموقف بشكل معين، ويمتد إلى المراحل التالية، ولا يقتصر على الجوانب الإدارية والعملية، بل يصل إلى الجوانب التقنية، فتصميم وتشغيل نظم النماذج المعقدة في إدارة الأزمات التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي وغيره من التقنيات الحديثة لا تخلو من التأثير السلبي لهذه التحيزات، التي قد ينتج عنها أيًّا كان مصدرها، أخطاء في تحديد مضمون الأزمة ونطاقها ومداها وعناصرها والعوامل المحركة لها والأخطار الناتجة عنها، وهو ما يؤدي إلى الخروج عن المسار الملائم لإدارتها (Afina, 2020).
- الإدارة متعددة الأطراف للأزمات المعاصرة على المستويين الداخلي والخارجي، فداخليًّا يتطلب الأمر مشاركة أصحاب المصلحة من الحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني في إدارة الأزمة، وهو ما يعني التوصل إلى صيغة تحقق توازن المصالح بين هذه الأطراف وتعبئة مواردهم وإمكاناتهم المتاحة وتوظيفها في هذه العملية، وخارجيًّا فإن الطبيعة العابرة للحدود للأزمات المعاصرة، سواء من حيث الانتشار أو الآثار والنتائج تتطلب هذا النوع من الإدارة والتعاون بين الدول والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني العالمية وغيرها من الفاعلين من غير الدول.
- الإدارة المستدامة والمستمرة والمتنوعة للأزمات المعاصرة لمواجهة طبيعتها الممتدة، وموجاتها المتتالية، وتوالدها الكمي والنوعي، لأن كل خاصية من هذه الخصائص تتناقض وتتشابك مع الأخرى، وهو ما يفرض ضرورة تبني إستراتيجية التعايش مع الأزمات أو ابتكار إستراتيجيات جديدة تراعي هذه الخصائص، وتحاول فك الاشتباك فيما بينها والتقليل من حدة تناقضاتها.
- أوضحت الخبرة العملية، ضرورة توافر عدد من السمات في إدارة الأزمات المعاصرة وهي سرعة الاستجابة، الالتزام بمبدأ الشفافية، توظيف الإجراءات القانونية، الاهتمام بالفئات والقطاعات الأكثر تضررًا، مراعاة العامل الإنساني توفير قنوات من التواصل المستمر مع المجتمع وأصحاب المصلحة، لعلاج الآثار الجانبية لشبكات التواصل الاجتماعي وما قد تبثه من شائعات ومعلومات مضللة أو خاطئة، ويمكننا القول: إن النجاح أو الفشل في إدارة هذه الأزمات يتوقف إضافة لعوامل أخرى على مدى الالتزام بهذه القواعد في إدارة الأزمة من عدمه (محمود، 2020).

2. 3. 2. الرؤية المرنة متعددة الجوانب لإدارة الأزمات الدولية المعاصرة

بداية لا بد أن تستند إدارة الأزمة إلى رؤية وتصور لمضمونها ومعناها والعوامل المحركة لها والأخطار الناتجة عنها ومداها ونطاقها وحدتها، ولكن هذه الرؤية لها سمات معينة بالنسبة للأزمات المعاصرة، أهمها أن تتسم بالمرونة بمعنى القدرة السريعة على التكيف مع التطورات السريعة والمتلاحقة التي تتسم بها هذه الأزمات، وهو ما يتطلب التعرف على ما هو جديد بالنسبة للأزمة، والتحديث المستمر للمعلومات مع التفكير بعمق في مصدرها قبل التصرف بناء عليها، وإعادة فهم ما يحدث باستمرار وتطوير الرؤية وفقًا لما يحدث في الواقع والاهتمام بالتفاصيل (ريفز وآخرون، 2020).

كما أن الرؤية يجب أن تتشكل من خلال مشاهد متعددة، فلا

يوجد مشهد واحد للأزمة المعاصرة، وإنما عدة مشاهد في وقت واحد، وهو ما يفرض أن تتشكل هذه الرؤية استنادًا إلى تعدد السيناريوهات على المستويين الكلي والجزئي، والإعداد للتعامل مع كل منها، وتجنب استبعاد أي سيناريو حتى ولو بدا أنه ضعيف الاحتمال. فهذا يعني عدم تأطير طريقة التفكير في الأزمة من جانب، وتوفير تيار متدفق من الأفكار المتعلقة بإدارة الأزمة من جانب آخر.

وتثير الرؤية المرنة متعددة الجوانب للأزمات المعاصرة العديد من الإشكاليات على الصعيدين العملي والأكاديمي يمكن تحديدها على النحو الآتي:

- الإشكاليات المتعلقة بتحديد مضمون الأزمة، فأزمة فيروس كورونا مثلًا هل هي مؤامرة أم أزمة مصطنعة أم هي تأتي في نطاق صراع الصعود والهبوط بين القوى العظمى؟ أم هي ناتجة عن خطأ علمي نتيجة تسرب فيروس تم تخليقه، أم هي أزمة وبائية بحتة؟
- الإشكاليات المتصلة بالإستراتيجية الملائمة لإدارة الأزمة، فهل يتم اللجوء إلى إستراتيجية تفكيك الأزمة التي تستند إلى تكتيك الخطوات المتتالية الصغيرة أم اللجوء إلى إستراتيجية الاحتواء التي تقوم على تكتيكات العزل والتتبع والحصار والتصفية، بمعنى عزل العناصر الصانعة أو المحركة للأزمة وتتبعها للحد من انتشارها وآثارها السلبية وفرض حصار عليها تمهيدًا لتصفيتها، أم يتم تبني إستراتيجية التعايش مع الأزمة مع تبني تكتيكات زيادة القدرة على التحمل ونقل الأعباء وتخفيف الضغوط، أم يمكن التوصل إلى إستراتيجية كلية، تشمل معظم هذه التصورات؟ ولا توجد إجابة محددة عن هذه التساؤلات، فهي على محك البحث الدائم مع ظهور أي أزمة (Drezner et al., 2020).
- لقد وضحت هذه الإشكالية في أزمة فيروس كورونا بشكل صريح، فقد تعددت إستراتيجيات إدارة الأزمة ما بين إستراتيجية الإنكار، ومناعة القطيع، والمبادرة والتعاطف الإنساني واستخدام نماذج النظم المعقدة والتقنيات الحديثة، واستخدام عناصر القوة الشاملة، ولم تخل التجربة من لجوء بعض الدول إلى الإدارة العشوائية للأزمة، وحتى كتابة هذه الدراسة لا توجد إجابة محددة حول الإستراتيجية الأمثل لإدارة هذه الأزمة.
- الإشكاليات المرتبطة بتحديد الأعباء والتكلفة وتوفير وتعبئة وتوظيف الموارد اللازمة للإدارة الفعالة للأزمة، فما المعايير التي يمكن الاستناد إليها لتحديد الأعباء وعناصر التكلفة؟ وما الذي يمكن تحمله منها؟، وكيف سيتم توزيع الأعباء وعناصر التكلفة؟ وما الأسس التي يمكن الاستناد إليها في توزيعها؟
- من ناحية أخرى كيف يمكن تحديد الموارد اللازمة لإدارة الأزمة؟ وكيف يمكن توفيرها وتعبئتها؟ وكيف يمكن الوصول إلى التركيبة المناسبة لتوظيفها في إدارة الأزمة؟ وكيف سيتم توظيفها، بمعنى هل يخضع توظيف هذه الموارد لمعايير أو قواعد قانونية معينة؟ وما الإجراءات اللازمة لحماية هذه الموارد وضمان توظيفها في المسار المطلوب؟ وكيف يمكن توفير مصادر الإمداد والتعويض؟

هذه نماذج لأهم الإشكاليات التي تبرز على هذا المستوى من التحليل، وهناك إشكاليات أخرى تختلف من أزمة لأزمة أخرى ومن دولة لدولة أخرى، وهذه الإشكاليات برزت في أزمة فيروس كورونا، فعلى سبيل المثال برز التساؤل حول أعباء وتكلفة إغلاق الاقتصاد والبقاء في المنزل ومن سيتحملها؟ وأثير التساؤل حول المفاضلة بين القدرة على تحمل الخسائر الاقتصادية والحفاظ على حياة البشر؟ وكذلك المفاضلة في الفحص والعلاج بين الشباب وكبار السن، بين المواطنين والمقيمين؟ كما أثيرت التساؤلات حول مدى الحرية في توظيف التكنولوجيا في إدارة الأزمة خاصة إذا ترتب عليها مساس بالحقوق والحريات؟ وهناك بالطبع الكثير من التساؤلات المثارة في هذا الشأن وكلها تكشف عن أمور مهمة لا بد من أخذها في الاعتبار في إدارة الأزمات الدولية المعاصرة.

2. 3. 3. إدارة الأزمات الدولية المعاصرة تستند إلى أساليب جديدة

هناك إجماع في الأدبيات العلمية المتخصصة في إدارة الأزمات حول الحاجة الملحة لأساليب جديدة لإدارة الأزمات الدولية المعاصرة، لاعتبارات متعددة، منها طبيعة الظروف المحيطة بهذه الأزمات وخصائصها وأخطارها، والتحولات التي يشهدها العالم باتجاه ميلاد عصر الثورة الصناعية الرابعة، وما قد ينجم عنها من أزمات، ولكن السؤال: ما المقصود بالأساليب الجديدة؟ هل هي مجرد استخدام للتقنيات الحديثة، كما تتحدث بعض الدراسات؟ أم أن المسألة ليست بهذا القدر من التبسيط، الواقع أن المسألة ليست بهذا القدر من البساطة بدليل أن الدول التي تمتلك السبق في مجال التكنولوجيا الحديثة لم تستطع منع وقوع الأزمات، بل تحولت هذه التقنيات في بعض الحالات لأن تكون مصدرًا للأزمات، فوصول الصين إلى تكنولوجيا الجيل الخامس التي ستحل محل الاتصالات السلكية في جميع أنحاء العالم، والتي ستربط كل الأجهزة بعضها ببعض، وتتيح اتصالًا شبكيًا أسرع على الهواتف والمعدات والبنية التحتية، تولدت عنه أزمات خطيرة بالنسبة للصين من جانب

الولايات المتحدة التي كانت تهدف إلى منع انتشار هذه التكنولوجيا بدعوى خطرها على الأمن القومي، وإمكانية استخدامها في التجسس لصالح الصين (خليفة، 2019).

ومن منظور مختلف فإن امتلاك الولايات المتحدة للتكنولوجيا البالغة التطور لم يمنع تعرضها لأزمة فيروس كورونا، ولم ينتج عنه قدرتها على الإدارة الفعالة للأزمة، بل على العكس جاء الأسلوب الأمريكي في إدارة الأزمة دون التوقعات، من ناحية أخرى فإن امتلاك كبرى الشركات والمؤسسات المالية والمصرفية العالمية للنظم المعقدة والبالغة التطور تقنيًّا للإنذار المبكر والتنبؤ، لم يؤد إلى عدم تعرضها للأزمات البالغة الشدة كما حدث في الأزمة المالية والاقتصادية عام 2008 و2009، وتفسير ذلك بنظر الباحث يتلخص في أن التوسع في استخدام هذه التقنيات لا بد أن يتم في نطاق رؤية لإدارة الأزمات التي تتعرض لها الدولة أو المنظمة، فهذه التقنيات هي مجرد أدوات تحتاج إلى أن تتوافر القدرات البشرية القادرة على تطويعها وتوظيفها بما يتلاءم وطبيعة الأزمة وتطوراتها والظروف المحيطة بها.

ومن ثم فالرؤية المرنة المتعددة الجوانب للأزمات الدولية المعاصرة بالمفهوم المتقدم سيترتب عليها تقدير معين للموقف، وتقييم لأوجه القوة والضعف، ومصادر التهديد المباشر وغير المباشر، وصولًا إلى التقييم الشامل للأخطار الناتجة عن الأزمة، وفي ضوء هذا التقييم سيتم التوصل إلى الصيغة المناسبة لمركب القوة المناسب لإدارة الأزمة، وهو يختلف من مكان لمكان، وبالنسبة للدولة أو المنظمة من أزمة لأزمة أخرى، والخبرة المكتسبة من أزمة كورونا تؤكد هذا، فلقد قدمت كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة نموذجًا لمركب القوة الذي تم استخدامه في إدارة الأزمة؛ حيث يتكون من الابتكار في توظيف التقنيات الفائقة التطور والابتكار الإداري، وقدمت ألمانيا نموذجًا آخر يقوم على مفهوم القوة الشاملة التي تشمل عناصر القوة التكنولوجية بمفهومها الواسع، الذي يتضمن معظم الجوانب العلمية والمعرفية؛ فضلًا عن عناصر القوة الاقتصادية والسياسية والثقافية، وقدمت نيوزيلندا التي أعلنت خلوها من فيروس كورونا، مركبًا من التوظيف الابتكاري للقوة التكنولوجية ممثلة في نظام الإنذار القائم في البلاد من قبل، والابتكار الإداري من خلال سرعة الاستجابة والمبادأة في إدارة الأزمة والاتصال والتعاطف الإنساني (سالم، 2020).

وكل نموذج من هذه النماذج يقدم توظيفًا مختلفًا للتقنيات الحديثة، ومن ثم فيمكننا القول بأن الأساليب الجديدة لإدارة الأزمات الدولية المعاصرة لا بد أن تتحدد في نطاق الرؤية المرنة المتعددة المشاهد بمفهومها المتقدم، وأن هذه الأساليب يمكن أن تشمل استخدام أساليب تقنية جديدة مبتكرة، أو توظيف التقنيات الجديدة للقيام بمهام لم يسبق لها القيام بها، أو استخدام هذه التقنيات بطريقة غير متوقعة، أو التوصل إلى مركب يجمع بين الأساليب التقنية الجديدة والأساليب التقليدية، وأخيرًا الاستخدام الجديد وغير المتوقع للأساليب التقليدية.

3. خاتمة الدراسة

حاول الدراسة رصد وتحليل الخصائص النوعية للأزمات الدولية المعاصرة والتي جعلت الأساليب التقليدية لإدارة الأزمات غير مجدية وقد جاءت ازمة فيروس كورونا لتمثل فرصة لاتجاه الحكومات لتجريب أنماط جديدة لإدارة الأزمة باعتبارها أزمة جديدة غير مسبوقة وذات خصائص نوعية متميزة، وقد تناولت الدراسة ثلاثة نماذج يمثل كل منها نمطا من هذه الأنماط الجديدة لإدارة الازمات الدولية المعاصرة، كما حاول تقديم رؤية للإدارة غير التقليدية للأزمات الدولية المعاصرة.

3. 1. النتائج

توصلت الدراسة للنتائج التالية:

- أزمة كورونا تقدم نموذجًا للخصائص النوعية للأزمات الدولية المعاصرة، كما أن الخبرات المكتسبة من إدارة الأزمة تؤكد الحاجة للتوصل إلى رؤي وإستراتيجيات وأساليب جديدة لإدارة هذه الأزمات.
- أن أزمة كورونا هي نتاج لبيئة منتجة للأزمات وحاضنة لها، بل يمكن النظر إليها باعتبارها العامل المفجر لأزمة التحول إلى مرحلة الثورة الصناعية الرابعة التي اكتملت أركانها، وتشكلت معالمها، ولكنها لم تتمكن من أن تتبلور مؤسسيًّا، ومن ثم فهناك تناقض قائم ومتنام بين ما تفرضه هذه الثورة من مستجدات، وعدم توافر القدرة على تطوير الرؤى، وتكيف المؤسسات والوسائل بما يتناسب والاستجابة المطلوبة.
- أن امتلاك عناصر القوة التكنولوجية المتقدمة لا يكفي وحده لإدارة الأزمات الدولية المعاصرة، فرغم ازدياد أهميتها النسبية إلا أنها تحتاج لرؤية وقدرة على التوظيف الملائم، فضلًا عن إمكانية تطويرها شبه المستمر بما يتلاءم وما يطرأ على الأزمات من تغيرات.
- أن الواقع المعاصر يشهد العديد من الظواهر الأزموية التي تحتاج

إلى الدراسة العلمية المفصلة كسرعة معدل دوران الأزمات، إعادة إنتاج الأزمات، الموجات المتتالية من الأزمات، توالد الأزمات أو الدائرة الخبيثة للأزمات وغيرها.

3. 2. التوصيات

توصي الدراسة بما يلي:

- تطوير الجهات المختصة بإدارة الأزمات في الوطن العربي بما يتلاءم والمتغيرات الجديدة المتعلقة بالأزمات المعاصرة ومتطلبات الإدارة الفعالة لها.
- تطوير برامج تدريب إدارة الأزمات بما يتناسب والتطورات الجديدة خاصة في التدريب على وضع الرؤى متعددة الجوانب للأزمات وما تشمله من مشاهد متعددة محتملة للأزمة الواحدة قد تظهر في وقت واحد، وما يرتبط بذلك من التدريب على إنتاج تيار متدفق من الأفكار والسيناريوهات اللازمة للتعامل مع الأزمات.
- تطوير البحوث والدراسات في مجال إدارة الأزمات مع التركيز في الأمد القصير على دراسة وتحليل النماذج المعاصرة الفاشلة والناجحة ومحاولة توظيف نتائج هذه الدراسات في بلورة منتج معرفي عربي قابل للتطوير المستمر في هذا المجال.
- تنظيم مؤتمر علمي عربي سنوي حول التطور في إدارة الأزمات مع الاستفادة من جميع الإمكانات والطاقات الموجودة في هذا المجال.
- بناء تدابير لتحسين شفافية النماذج العلمية وزيادة قوتها، وذلك لتجنب التأثير السلبي المحتمل للتحيزات والافتراضات الفرضية والجماعية لمن يقومون بعمل هذه النماذج.
- الاهتمام بالتوصل إلى وسائل للتخفيف من أثر القيود الموجودة بالضرورة عند التعامل مع تنبؤات الأحداث المستقبلية، التي تنطوي بطبيعتها على درجات من عدم اليقين لا يمكن تفسيرها بالكامل من قبل الإنسان أو الآلة، لأهمية ذلك في زيادة كفاءة وفاعلية الإدارة غير التقليدية للأزمات.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

أحمد، جاسم. (2020، 29 إبريل). ملامح النموذج الألماني وبداية الخروج من الحجر الصحي. https://arb.majalla.com/node/86851

البوابة العربية للأخبار التقنية. (2020، 29 إبريل). كيف تمكنت كوريا الجنوبية من السيطرة على تفشي فيروس كورونا. turl.at/afJR9

أبو الخير، كارن. (2020، 8 مارس). ما بين كورونا و2009: ملامح التغير في إدارة أزمات عصر العولمة، مركز المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة. https://futureuae.com/ar-AE/Main-Page/Item/5324

خليفة، إيهاب. (2019، أكتوبر). الصراع الأمريكي الصيني على التكنولوجيا فائقة الذكاء، السياسة الدولية، العدد 218، ص. 90 – 93، القاهرة، مؤسسة الأهرام.

خليفة، إيهاب. (2020، 25 مارس). المواجهة القبلية: المقاربة الذكية في مكافحة كورونا، مركز المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة، أبو ظبي. https://futureuae.com/ar-AE/MainPage/Item/5419

ريفز، مارتن.، لانغ، نيكولاس.، سليزاك، فيليب كارلسون. (2020، 29 إبريل). الدروس المستفادة من إدارة أزمة كورونا. هارفارد بيزنس ريفيو. https://hbrarabic.com/?p=170573

سالم، سارة عبد العزيز (2020، 9 يونيو). معادلة الثقة: لماذا نجحت نيوزلندا في مكافحة فيروس كورونا؟، أبو ظبي، مركز المستقبل للدراسات المتقدمة. https://futureuae.com/ar-AE/Main-page/Item/5624

سبوتنيك. (2020، 17 إبريل). منظمة أمريكية تكشف أنها حذرت من «كورونا» قبل إعلان منظمة الصحة العالمية. https://sptnkne.ws/CdGk

سي إن إن بالعربية. (2020، 13 مايو). منظمة الصحة العالمية تحذرنا قد لا ينتهي أبدًا. https://arabic.cnn.com/health/article/2020/05/13/who-health-COVID-19virus-pandemic

دويتشه فيله العربية. (2020، 18 مايو). الحكومة الألمانية تحذر من المعلومات المضللة في أزمة كورونا. https://p.dw.com/p/3c-Qbn?maca=ar-EMail-shang

أبو عامود، محمد سعد. (2012). العلاقات الدولية المعاصرة، ص. 102–105، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية

محمود، صدفة محمد. (2020، 5 مارس). النموذج السنغافوري: تجارب أسيوية ناجحة للحد من فيروس كورونا، مركز المستقبل للدراسات المتقدمة، أبو ظبي. https://futureuae.com/ar-AE/MainPage/Item/5320

المصري اليوم. (2017) الاقتصادي العالمي يعلن عن تحالف دولي لمواجهة أخطار الثورة الصناعية الرابعة.. https://www.al-masryalyoum.com/news/details/1203951

منظمة الأغذية العالمية الفاو. (2020). دعم السياسات والحوكمة:

القدرة على التكيف مع الأزمات الممتدة والتعافي منها http://www.fao.org/policy-support/policy-themes/resilience-protracted-crisis/ar

يورو نيوز. (2020أ، 21 مارس). ألمانيا تعتزم مواجهة كوفيد-19 بخطة مساعدة غير مسبوقة بقيمة 822 مليار يورو. https://arabic.euronews.com/2020/03/21/germany-plans-to-fight-COVID-19-with-an-unprecedented-aid-plan-of-822-billion-euros

يورو نيوز. (2020ب، 08 أبريل). ألمانيا تمنع عمليات الإستحواذ الأجنبية على كبرى شركاتها بسبب فيروس كورونا. https://arabic.euronews.com/2020/04/08/germany-moves-to-make-it-easier-to-block-foreign-takeovers

المراجع الأجنبية

Afina, Y. (2020, April 1). Predictions and Policymaking: Complex Modeling Beyond COVID-19 , Chatham House https://www.chathamhouse.org/expert/comment/predictions-and-policymaking-complex-modelling-beyond-COVID-19.

Baldwin, R., & di Mauro, B. W. (2020). Economics in the Time of COVID-19. A VoxEU. Org Book, pp 37, 42, Centre for Economic Policy Research, London.

Barua, S. (2020). Understanding Coronanomics: The economic implications of the coronavirus (COVID-19) pandemic. SSRN Electronic Journal https://doi org/10/ggq92n.

Baubion, C. (2013). OECD risk management: strategic crisis management.

Cha, V. (2020). Asia's COVID-19 Lessons for the West: Public Goods, Privacy, and Social Tagging. The Washington Quarterly, 43(2), 33-50.

Culp, R. (2018). New Rules of Crisis Management, pp.5-7, Rock Dove Solutions. https://www.rockdovesolutions.com/the-new-rules-of-crisis-management.

Drezner, D. W., Krebs, R. R., & Schweller, R. (2020). The End of Grand Strategy: America Must Think Small. Foreign Aff., 99, 107.

Global Preparedness Monitoring Board. (2019). A world at risk. Geneva: World Health Organization and the World Bank.

Hammond, R. A. (21 May 2020). Developing Policies for Effective COVID-19 Containment: The TRACE Model. Brookings, Brookings. www.brookings.edu/blog/up-front/2020/05/15/developing-policies-for-effective-COVID-19-containment.

OECD (2015). The Changing Face of Strategic Crisis Management, p.3, OECD Reviews of Risk Management Policies, OECD Publishing, Paris. https://doi.org/10.1787/9789264249127-en

Rose, G. (2020). The Fire Next Time: What's Inside, 99 (3), p.10, Foreign Affairs. http://www.ila-net.org/ReRflections.

Schwab, K. (2017). The fourth industrial revolution. Currency. https://www.weforum.org/about/the-fourth-industrial-revolution-by-klaus-schwab